الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة

فايزة بوعمامة (طالبة دكتوراه)
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02 (الجزائر)

الملخص :

غدت المشاركة من القضايا المحورية في خطط التنمية لما تتضمنه من التعبئة البشرية و تقبل التجديدات ودعمها و استيعابها فتنظر إلى المجتمع و تنميته على أنها عملية تعليمية تستهدف القيام بإجراءات من شأنها مساعدة الناس على تحقيق الأهداف بأسلوب ديمقراطي فتصبح قيادات المجتمع عوامل بناءة في تعلم الخبرات و ليس مجرد مشجعين لتحسين الظروف الاجتماعية ، كما أنها تساعد المجتمع على الاستخدام الأمثل لطاقات و قدرات أفراده و جماعاته و تعطي الفرصة للفئات المهمشة في المجتمع من اجل التطور والرقي ، فهذه الدراسة جاءت لتوضيح الدور الذي تلعبه المشاركة في تفعيل ديناميكية التنمية .

الكلمات المفتاحية : المشاركة المجتمعية ، التنمية المحلية ، الديمقراطية.

Abstract:

Participation has become a central issue in the development plans for its human mobilization, acceptance of innovations, support and assimilation, considering the society and its development as an educational process aimed at carrying out actions that will help people to achieve the goals in a democratic manner so that community leaders become constructive factors in learning experiences and Are not just fans to improve the social conditions, it also helps the community to the optimal use of the energies and capabilities of its members and groups and give the opportunity for marginalized groups in society for development and advancement, this study was to clarify the role played by participation in dynamic activation Development.

Keywords: community participation, local development, democracy.

Résumé:

Est devenu la participation des questions centrales dans les plans de développement pour ce qui est contenu dans un emballage humain et les innovations sont acceptées et soutenues et absorbées sont prises à la communauté et son développement comme un processus éducatif conçu pour mener des actions qui aideront les gens à atteindre leurs objectifs d'une manière démocratique et Devient leaders de la communauté des facteurs constructifs dans les expériences d'apprentissage et non les fans juste pour améliorer les conditions sociales, et il aide la société à optimiser l'utilisation des énergies et des capacités de ses membres et de ses groupes et donner l'occasion aux groupes marginalisés de la société pour le développement et le progrès, cette étude était de préciser le rôle joué en participant à l'activation de la dynamique Développement.

Mots clés: participation communautaire, le développement local, la démocratie

مقدمة:

لقد ازداد دور الدولة صعوبة خاصة النامية منها كلما ازداد التوجه نحو الاقتصاد الحر والابتعاد عن الاقتصاد الموجه الذي كانت تأخذ فيه الدولة بزمام المبادرة في توجيه دفة الاقتصاد ، فالتحول الى اقتصاد السوق و تبني فكر الخوصصة كان له أثره الواضح في تنامي القطاع الخاص و برز دوره كشريك فاعل في تنفيذ خطط التنمية جنبا إلى جنب مع الدولة و المجتمع المدني الذي يمثل بذلك مثلث قاعدته الدولة وضلعيه القطاع الخاص و المجتمع المدني بكل منظماته.

فبات لزاما على الدولة أن تغير من خططها وطريقة عملها و تبني سياسة جديدة تقوم أساسا على دمج وتنسيق و تحفيز شركائها على القيام بأدوارهم و تحفيز مشاركتهم من خلال فكر جديد و منظومة عمل جديدة يكون أساس العمل فيها هو تكامل جهود الدولة مع جهود القطاع الخاص و المجتمع المدني من اجل الوصول إلى تنمية محلية ناجحة وهذا ما نسمعه اليوم في الخطابات السياسية و الاقتصادية تحت مسمى "شركاء التنمية" .

فتغيير الفكر التنموي و ابتعاده عن المركزية و الاتجاه نحو اللامركزية هو سر نجاح التنمية و فاعليتها ، فالفكر التنموي السائد اليوم هو فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية و تقليل الدور المتعاظم للدولة و العمل على بناء القدرات لا بناء المؤسسات .

فالمشكلات التنموية الموجودة في وقتنا الحاضر لا يمكن حلها من طرف الخبراء في التنمية و المخططين لها أو المسؤولين عنها و لكن الحل الأنجع هو إشراك المواطنين في المشاريع و البرامج لأن المواطن هو أدرى بما يحتاجه، فالمسؤولون والخبراء يحسنون النظر و لديهم أساليب عمل، لكن مالم تكن تتبع من المواطنين أنفسهم و تحضى بترحيبهم فإنها تبوء بالفشل لأن غنى المجتمع يكمن في قدرات أفراده "لايوجد مجتمع محلي فقير كليا فالغنى يكمن في المشاركة المجتمعية لكل الأفراد"(1)

فما أسوء الطبيب الذي يصف نفس العلاج دون أن يفحص مريضه أو يقوم بوصف نفس الدواء لجميع المرضى دون مراعاة الاختلافات بينهم وهذا ما ينطبق على التنمية و خططها بالنسبة للمواطن.

ـ أهم المعارف التي تناولت المشاركة في التنمية: فالأهمية البالغة لموضوع المشاركة في التنمية جعلته يشغل فكر العديد من العلماء على اختلاف تخصصاتهم (علما الاجتماع، السياسة الاقتصاد وحتى الإدارة ...) وهذا على مستوى الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء فالمشاركة لم تعد مجرد مطلب سياسي وحسب أو شعار يرفع في المناسبات فقط و لكن دورها اليوم ضرورة حتمية في سياسة كل دولة تطمح لتحسين ظروف الحياة فيها .

على الرغم من ذيوع هذا المصطلح إلا انه لم يوجد تعريف موحد لها وهذا كما سبق الذكر يعود اختلاف التخصصات التي تناولته فمنهم من تناولها على أنها إستراتجية تربوية و علاجية "**موري روس**"مثلا من مؤيدي هده الفكرة فهو يرى "أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم ، فالمشاركة إذا عبارة عن إستراتجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطوعية في التنظيمات والجماعات وفي ظل هذا يمكن الاستفادة من الخبرات الطوعية في تنمية المجتمع." (2)بالإضافة إلى ذلك تعد المشاركة إستراتيجية فعالة لتعديل السلوك فشعور الفرد بالعمل الجماعي و انضمامه لجماعة ما فإنه لابد أن يعمل ذلك على تغير و تعديل سلوكه ليتماشى وسلوك مجتمعة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهناك فريقا آخر ينظر إلى المشاركة باعتبارها أفضل الطرق لتنمية و تطوير وسائل ملائمة تسهل نقل و تبادل الأفكار و الآراء و الاتجاهات ، فهي تتطلب اندماج كل شخص في تحقيق أهداف المجتمع و منه فالمشاركة هنا تعني المساندة الشعبية للقيادات الحكومية ،كما تعبر أيضا عن تلك الجهود الشعبية الناجحة التي تستهدف التأثير على قرارات و أفعال الحكومة ،أو التأثير في السياسة القومية أو وضع الخطط و تنفيذ البرامج و المشروعات التي تتصل بحياتهم المباشرة (3).

أما إذا أردنا الحديث عن المصطلح بشكل واسع فإننا نقول انه إعطاء الحق الديمقراطي لكافة أفراد المجتمع في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات التي تتصل بحياتهم المباشرة .

وهناك من ينظر للمشاركة نظرة تشاؤمية مشوهة لدورها الحقيقي ،فيرى أصحاب هذا الرأي أن المشاركة ماهي إلا نتيجة للثورات والسخط العام و عدم الرضى ،فهي بمعنى بسيط عبارة عن حل او دواء سياسي مسكن للاضطرابات و السخط العام (4).

فرأي السياسيين مهم جدا فيما يخص مسألة المشاركة ،لأنها تظهر بشكل واضح في هذا المجال إلا إننا نجد السياسيين مختلفين في آراءهم فهم منقسمين إلى قسمين ، فالفريق الأول يرى أنها وباء يصيب المجتمع و مع ذلك يجب التعايش معه ، و فريقا ثاني يرى أنها عملية يمكن الاستفادة منها خاصة في تطوير بعض الأفكار النافعة طبعا مع مراعاة أن لا يمس ذلك بالهيكل الأساسي السائد لصنع القرار ويبقى هو الوحيد المخول له إصدار القرارات، شريطة أن يستمع صناع القرار إلى الجماعات و الأفراد و ما يريدون و ما يشعرون به و تكون تلك العمليات منظمة ، و ذلك من خلال قنوات الاتصال التي تظل مفتوحة أمامهم(5).

و نجد " المشاركة المجتمعية هي هدف ووسيلة يتضمن إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليتهم اتجاه العمل التنموي ووسيلة يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية التى تعود نتائجها في النهاية على الجماهير"(6).

و يمكن القول إن المشاركة تعني كافة الجهود الطوعية التي تبدل من قبل المواطنين في المجتمع ،بوعي للتأثير في رسم السياسة العامة و الخاصة بهذا المجتمع ،و إتخاد القرارات و تنفيذها بما يحقق حاجاتهم المجتمعية(7).

كتعريف جامع لكل من التنمية و المشاركة نجد التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة عام 1956 والدي جاء فيه " هي تلك العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالي و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن "(8).

ومن بين التعاريف التي تتماشى و بحثنا هذا التعريف الذي ينظر إلى المشاركة المجتمعية "على أنها تفاعل و إشراك اكبر عدد ممكن من أبناء المناطق المحلية في و ضع و تنفيذ المشروعات الرامية إلى خدمتهم ورفع مستوى حياتهم ، فمن خلال هذا التعريف و التعاريف السابقة ينظر إلى التنمية الناجحة على أنها التنمية التي تبدأ من القاعدة إلى القمة مكونة هرم مبني على قواعد سليمة لا يمكن ان ينهار أو يتصدع (التنمية من تحت الى فوق) ولا تكتفي عند هذا الحد (المشاركة و صياغة القرارات و التنفيذ) ولكن تعمل على متابعة سير المشروع و هذا طبعا لضمان السير الجيد له و الجدية في العمل ".

ـ المشاركة و الاتجاهات :

النظريات المختلفة لقضية المشاركة في التنمية : من اجل الفهم الجيد للموضوع لابد من عرضه على الثرات العلمي النظري الموجود فنجد:

1ـ الاتجاه المحافظ (التحديث) :فهذا الاتجاه يرى أن المشاركة هي الطريقة الأنجع لمساعدة الدول المتخلفة على الخروج من دائرة التخلف التي تحيط بها ، فأكد"**لبست** **lipset** " في معظم دراساته على أن المشاركة نجدها أكثر وضوحا و فعالية في الدول المتقدمة التي تعتمد أساسا على زيادة في الثروة و التصنيع و الأخذ بالنظام الديمقراطي ، ذلك على عكس ماهو قائم في المجتمعات ذات النظام الديكتاتوري التي تقل فيها مستويات المشاركة إلى أدنى حل لها (9).

ففي معظم الدراسات نجد انها ترى ان هناك علاقة بين متغيرات الوضع الاقتصادي مثل (الثروة و مؤشراتها من دخل قومي ، متوسط دخل الفرد درجة التعليم نسبة سكان الحضرو التصنيع) و بين المشاركة فهناك علاقة طردية بين هؤلاء المتغييرات جمعيا (10).

فتكون بذلك المشاركة هي عبارة عن اشباع حاجات اجتماعية وخدمية لفئة معينة(11).

ويضع "**ليرنر lerner**" ثنائية المجتمع التقليدي المحدث ليفسر المشاركة ففي نظره المجتمع التقليدي يكون غير مشارك على عكس المجتمع الحديث و منه فأصبح معروف أن الاختلاف الأساسي بين المجتمعات التقليدية و الحديثة يرجع أساسا لمدى كثافة و قوة المشاركة ففي المجتمعات المتقدمة و التي تمتاز بقوة الصناعة و زيادة الثروة تكون المشاركة في أعلى مستوياتها فالأفراد يشاركون في شؤون مجتمعاتهم و في القرارات التي تتعلق بحياتهم على عكس المجتمعات الأقل نموا التي تميل إلى أنساق اجتماعية و سياسية أكثر تقليدية(12).

فمن خلال هذا الطرح يتضح أن الاتجاهات الوظيفية تركز اهتمامها على تلك العلاقات المتبادلة بين التعليم و المكانة و الدخل و التصنيع و المشاركة و بالتالي تحصر المشاركة في يد قلة من المجتمع ممن يملكون تلك المقومات فتكون بذلك المشاركة في يد الصفوة فقط فهذه الفئة ذات درجة من القوة فمصالحها تتقارب و تقوم أكثر من الارتباطات المتبادلة في الشؤون و المصالح المشتركة بين كل من النظم السياسية و الهيئات العسكرية فضلا عن التشابه السيكولوجي و الاجتماعي لدوائر الصفوة(13).

من خلال هده الآراء نلاحظ اختلاف وجهات النظر بين الباحثين لكن جلهم متفق على أن المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية لتحقيق التنمية برغم من اقتصارها (المشاركة) و حصرها في يد الصفوة مهملين الفئات الوسطى و الدنيا في المجتمع رغم أهميتها البالغة لأنهم يستغلونها وفق مصالحهم الشخصية و توجيهها و فق ما يتماشى و رغباتهم .

ففي خضم كل تلك الانتقادات الموجهة إلى الاتجاهات المنضوية تحت الوظيفية كان لابد من بروز تيارات أو اتجاهات فكرية أخرى تكون مناقضة لذلك و تكون أكثر واقعية و فعالية في تحديد أهمية و دور المشاركة في التنمية فنجد :

2ـ الاتجاه الماركسي المحدث: فتفكير **ماركس** يختلف تماما عن الاتجاه الوظيفي فماركس يرى أن الواجب أو النشاط السياسي يعد واجبا عاما لكل مواطن لكن نجد هذه الفكرة في كتابات **هيجل** في فلسفته عن الحق و عند **روسو** في دراسته للعقد الاجتماعي لذلك أعاد ماركس النظر في تفسيراته وافتراضاته فأعاد صياغتها من الشكل المبسط التي كانت عليه إلى شكل أكثر حداثة و تعقيدا فأصبح يرى أن مشاركة المواطنين مستمدة من الحاجة إلى ضرورة إعادة التوازن في صراع القوة السائدة فهذا الإدراك يعتبر القوة الدافعة الضرورية لعبور الفجوة الموجودة بين صناع القرار المسيطرين في المجتمع (14).

كما انه ذهب إلى أبعد من ذلك فحاول الكشف عن الغرض من المشاركة في النشاط السياسي كمحاولة لتحقيق رفاهية الأفراد وزيادة الاستجابة للتغيرات في بناء القوة كما وضع شروط ضرورية تقوم عليها المشاركة و منها نجد ضرورة إيجاد تنظيم قادر على احتواء المشاركة و بالتالي الربط بين طموحات الأفراد و حاجاتهم إلى جانب ذلك لابد أن تتوفر الرغبة في العمل على احداث تغيير في المجتمع من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة .

ويرى **ماركس** انه كلما زاد التعليم و الثقافة كان الافراد اقدر على اداء ادوار اكثر فاعلية فكان بذلك يدافع عن ثورة المثقفين فكلما زاد الافراد تعلما و كفاءة كانت مشاركتهم اكثر فاعلية و جدية فتكون المشاركة علاج لبعض الامراض المستعصية في المجتمع كالاغتراب الذي يعد اخطرها فالمشاركة من شأنها تقليل الشعور بالاغتراب لدى الافراد فيصبحون عن طريقها يحسون انهم فاعلين في مجتمعاتهم فالمشاريع و الخطط الموضوعة من قبل الدولة هي في الحقيقة نابعة من رغباتهم و موجهة لهم وهذا ما يعزز الشعور بالانتماء و يقضي نهائيا على الاغتراب (15).

فالمشاركة اذا من خلال ماجاء به ماركس هي عملية تغيير اجتماعي تفترض ان وجود جماعات القوة يؤدي الى مقاومتها (المشاركة)

3ــ مدرسة التبعية : فهذا التوجه الفكري ينطلق من ان التبعية هي سبب التخلف ، فحالة التخلف التي تسود المجتمعات النامية هي في الحقيقة ناجمة عن تبعيتها للدول المتقدمة ، و غياب التنمية و الديمقراطية من اهم السمات البارزة للتبعية السياسية ، فتري المشاركة في هذه الدول النامية مجرد وسيلة في يد السلطة الحاكمة (16)، تستعملها لتضفي الشرعية على اعمالها لكنها في الحقيقة هي فارغة و دون محتوى فحال الدول النامية حالة صعبة فالديمقراطية شعار ينادون به ويرفعونه في كل المحافل الدولية محاولين من خلاله مواكبة الدول المتقدمة الان الاوضاع فرضت عليهم السير في هذا الاتجاه لكن في حقيقة الامر هي مجرد ديمقراطية شكلية فمتخذوا القرارات وهم قلة قليلة هم من يديرون الشأن الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي .

فالمشاركة حسب هذا التيار الفكري هي مشاركة مقننة و لا تمارس الا لإضفاء الشرعية على الانتخابات فقط ماعدا ذاك فإن الشعب ملجم بلجام تحكمه السلطة تشده متى ارادت و ترخيه متى ارادت طبعا بما يخدم مصالحها (17).

من خلال طرحنا لهده التوجهات الفكرية المختلفة يتضح لنا اختلاف منطلقاتها الفكرية في طرحها لقضية المشاركة من اجل التنمية، لكن كلها اكدت على ان المشاركة هي حق من حقوق المواطنين اولا ثم واجب على كل مواطن ثانيا ، فهي وسيلة و غاية في نفس الوقت تطمح كل الشعوب الوصول اليها خاصة في الوقت الراهن ، فهي ترفع الوعي لدى الافراد بأهداف التنمية خاصة على المستوى المحلي دلك لان المجتمعات المحلية تعد الاقدر من غيرها على معرفة حاجاتهم و تقدير امكانياتهم المتاحة .

ــ **اهم المبادئ التي تقوم عليها المشاركة:** للمشاركة مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها و يمكن جملها فيمايلي :

ــ لاتعني المشاركة ان تكون بين المواطنين فقط اي تكون افقية من طبيعة واحدة وفي مستوى واحد و انما يجب ان تكون افقية و عمودية بين المواطنين انفسهم (من خلال منظمات المجتمع المدني) و بين المواطنين و المسؤولين في السلطة (من خلال ممثلي المواطنين في توصيل مطالبهم و اقتراحاتهم الى المسؤولين)

ــ لا يمكن حصر القرارات و الخطط في يد السلطة الحاكمة او في يد صفوة المجتمع لكن يجب ان تكون جماعات و منظمات المجتمع هي الجديرة بوضع الخطط و اتخاد القرارات لانها الأدرى بما يملكون من امكانيات و بما ينقصهم من حاجات .

ــ من المفترض ان تكون الخطط الموضوعة تتماشى و الاحتياجات الفعلية للمواطنين فلايمكن وضع خطط من وراء طاولات المكاتب دون النزول للميدان و معرفة الاحتياجات وطموحات الافراد وكذلك معرفة كل منطقة من البلاد على حدى و معرفة خصائصها الاجتماعية و الثقافية و الجغرافية وإمكاناتها المحلية لوضع خطة تنموية جديرة بالنجاح و الابتعاد عن تلك النمادج المستوردة التي لاتمت للمجتمع الجزائري بصلة .

ــ عملة الضبط و الرقابة على المشاريع التنموية لاتكون من قبل الدولة فقط لكن يجب على المشاركة (المنظمات و الجمعيات .....) أن تحرص كل الحرص على أن تعمل بمثابة العين الساهرة على سير المشاريع و متابعتها خطوة بخطوة وتقيمها لضمان الشفافية التامة في التسير و الابتعاد عن البيروقراطية (18).

ــ **أهداف المشاركة:** لقد اقتنعت مختلف الدول و المؤسسات بأهمية المشاركة في صنع القرارات و تنفيدها خاصة بعد معرفتهم لاهدافها .

فالمشاركة وسيلة لتقليل الكلفة ، فمعظم الدول و المؤسسات الانتاجية التنموية تلجأ اليها لتقليل احتمالية فشل المشروعات ولأن مشاركة الأفراد في مثل هذه المشاريع يجعلهم يدعمونها ماديا و كذلك يولد لديهم الشعور بأهميتها ما يجعلهم يحسون انهم جزء منها فيعملون على انجاحها(19).

و المشاركة تعد احد المداخل الاساسية و الرئيسية يضمان التأييد السياسي و الشعبي للمشروعات فمن خلالها يمكن تقريب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير و مطالبهم من قبل الحكومة و من واقع امكانياتهم الحقيقية (20).

زد على دلك فالمشاركة تعتبر مطلبا اقتصاديا تنمويا ،يعمل على جعل الافـراد يتفهمـون الواقـع وبالتـالي لا يطالبون بالعائدات المادية السريعا ،خاصة الاستهلاكية منها من خلال القيادات المحلية التي تعمل على توصيح و فهـم المشروعات الاقتصادية المطروحة ،ما يساعد على تفهم الجماهير للامر وهدا بدوره يؤدي الى تأجيل بعض الحاجـات المادية و حتى الاستهلاكية للمستقبل (21).

و المشاركة عبارة عن وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات و توظيف كل الموارد المتاحة محليا ،فهي تحول دون فشل المشاريع التنموية خاصة الجديدة منها ،و دلك في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة و يتضح هدا مـن خـلال مايلي :

ـ بيانات حقيقية من واقع المجتمع و التي لا تتوفر للاجهزة البيروقراطية او التنموية

ـ تحقيق اقامة نسق علاقات سليمة يراعي قيم و معايير المجتمع

ـ ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشتركة في مشروعات التنمية بداية من المستوى المحلي و حتـى القومي .

ـ انواع المشاركة في التنمية: يوجد شبه اجمع بين الباحثين على انه يوجد نوعان رئيسيان لا يمكن لأي مشاركة مهما كانت صفتها ان تخرج عن هذين النوعين :

1ـ المشاركة المنظمة : وهي نوع أساسي في المشاركة التي تعمل بطريقة نظامية مشرعة ينص عليـه الدسـتور و يحميها (22)، على أنها حق أساسي من حقوق المواطنين ،طبعا الدستور هنا لا ينص عليه فقط بل يعمل على تنظيمهـا و السهر على حسن سيرها وعدم حصول التجاوزات ، فالقانون كما يشرعها لابد له من متابعتها حتى لا تتوجه الوجهة السلبية ، فتكون السلطة المحلية مجبرة و ملزمة بالسير وفق هذه القوانين و النظم لتقوم بتأدية واجبها على أكمل وجه و تستفاد من حقوقها كاملة غير منقوصة ، و اليوم نجد العديد من دول العالم يأخد بهذا النوع من المشـاركة لفعاليتهـا و جديتها في تنفيد المشاريع التنموية، فقد سادت في اوروبا بالدرجة الاولى و اليوم نجدها في انتشـار متزايـد ، و ذلـك واضحا خاصة في الوقت الراهن من خلال اعادة صياغة الدساتير ووضع قوانين و اسس جديدة تضـمن المشـاركة و تحميها (في ظل الثوراث التي شهدها العالم العربي) .

2 ـ المشاركة الحرة : هذا النوع من المشاركة من خلال تسميته ندرك انه لا توجـد قـوانين تضـبطه بـل نجـدها منصوص عليها دستوريا (23)، لكن تبقى الحرية المطلقة لكل تنظيم محلي في طريقة ضبطها دلـك وفقـا للقـوانين المحلية و الظروف السائدة و الامكانيات المتاحة و الاوضاع التي تميزمجتمع محلي عن اخر .

لكن رغم انه لاتوجد مشاركة خارجة عن هذين النوعين ،الا اننا نجدها قد واجهت انتقـادات لكـلا الاتجـاهين فالاول على ان وضع القوانين و دسترتها من شأنه ان يجعل الدولة هي الراعي الرسمي لها و بالتالي تقيدها و عرقلتهـا خاصة في ظل البيروقراطية الادارية و ما تنطوي عليه من مشاكل و اجراءات من شأنها تقليل فاعلية المشـاركة فـي البرامج التنموية و عرقلتها .

اما فيما يخص النوع الثاني فالانتقاد الموجه له يرى ان الممارسة العشوائية و عدم تحديدها و ضبطها قد تسـير في الطريق غير المرغوب فيه ما ينجر عليه مشاكل عدة و الخوف من انها قد تمس بالمقومات الاساسية لدولة (24).

وضمن هدذن النوعين نجد هناك من و ضع تصنيفات للمشاركة و انواع لها نجدها على النحو التالي :

ـ المشاركة عن طريق الممثلين

ـ المشاركة لتعليم العامة

ـ المشاركة بالمشورة

ـ المشاركة لاثبات الحجج و البراهين

ــ المشاركة عن طريق التصويت (25)

مستويات المشاركة:إن المشاركة في التنمية لا تكون عشوائية و دون تنظيم بل هي طريقة منظمة تكون على مستويات مختلفة لتأدية الغرض المطلوب منها

ــ **قادة المجتمع :** إن قادة المجتمع على المستوى المحلي هم اساس العملية التنموية فيحتاجون الى تهيئة و تطوير (القيام بدورات تأهيلية) و هذا عن طريق فهم و تعديل سلوكياتهم بما يتلائم مع متطلبات التنمية المجتمعية.

ــ **تنظيمات المجتمع :** وهي مختلف التنظيمات و الهيئات و لجان و مجالس منتخبة فهم يمتلكون اهمية خاصة تتمثل في تفعيل دور الجماعة و معرفة اهدافها وهذه تستلزم دوما الدعم و التشجيع من اجل تطوير و تحسن الاداء .

ــ **المجتمع المحلي :** بكل هياكله وتنظيماته و علاقاته و أدواره و مهامه و عملياته في اتخاد القرارات و النزاعات و غيرها فكلها تتطلب الفهم العميق و التحقيق لمعرفة كل التفاصيل ودلك من اجل تطويره بهدف تحقيق تنمية محلية منه العبور الى تنمية شاملة(26) .

دوافع المشاركة في التنمية

ان الدارس لتاريخ الحضارات خاصة العربية الاسلامية منها يجد ان التطوع و العمل الجماعي ضرورة مجتمعية لازمت تلك الحضارات من القدم الى يومنا هذا .

وتعددت دوافع المشاركة من دوافع مباشرة و اخرى غير مباشرة و كذلك هناك من يرى انها تدار بدوافع شعورية و اخرى غير شعورية ، و بما انها حالة ان صح التعبير نفسية خاصة بالافراد فلا يمكن تقيمها لان ما يعتبره البعض شعوريا يراه البعض الاخر غير ذلك وعموما فإن المشاركة تستتار بعوامل داخلية و اخرى خارجية و يمكن عموما اجمالها فيمايلي :

ــ المواطنون يقبلون على المشاركة لتوفير حاجياتهم الاساسية و هناك من يذهب الى ابعد من الحاجات المادية فقط فيرى مثلا **اندرسون** استنادا لنظرية **مالسو** للحاجات ان الناس يتطوعون في الاعمال الجماعية ليحسو و يشعورون بالانتماء و الاحترام فتوفير الشعور بالانتماء و تقدير الذات من شأنه ان يشجع و يولد الرغبة لدى بعض المواطنين للعمل التطوعي (27).

ــ حب العمل من اجل الصالح العام .

ــ الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .

ــ حب الاندماج مع الاخرين و العمل الجماعي .

ــ الحصول على مركز في الهيئات او الجمعيات او المنظمات او الاحزاب .

ــ العمل من اجل كسب تقدير و احترام المواطنين .

ــ اكتساب العديد من الاصدقاء و الزملاء .

ــ تحقيق مصلحة مادية .

ــ كل هذه دوافع خارجية نجد انها نابعة من ذات الانسان و حاجاته منها اجتماعية (من اجل الاحساس بالانتماء) و حاجاته لإثبات ذاته (28)، و محاولة كسب و قت الفراغ بطريقة ايجابية بما يعود بالنفع على الفرد نفسه و على المجتمع عامة إضافة الى ذلك الانتماءات الحزبية و دعم الدولة من خلال المشاركة الطوعية في مجالات متعددة .

معوقات المشاركة في التنمية: على الرغم من اهمية المشاركة في التنمية على المستوى المحلي و الوطني و رغم تأكيد مبادئها و قبولها من طرف الجميع و دسترتها وصياغة القوانين و التشريعات المنظمة لها على المستوى الدولي ، و تأكيد كل الرسالات السموية على تفعيلها الا اننا نجد العديد من العقبات التي تقف بمثابة حجر عثرة في وجه السير الحسن لها ، خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع و البرامج التنموية و يظهر ذلك جليا في الدول المتخلفة و يرجع ذلك ربما

الى حداثة هذا المفهوم و نقص الوعي و الفهم الجيد لمعنى المشاركة في الحياة بكل مناحيها بالاضافة الى تجاهل الدولة لها و نجد اهم المعوقات كمايلي :

- وجود مناخ سياسي و اجتماعي لا يقبل الشراكة في التسير فيعمل دوما على فرض هيمنته وسيطرته (في شكل نوع من الوصاية) على الجهود التطوعية .
- قلة إن لم نقل انعدام أجهزة مختصة تعمل على تشجيع المشاركة و تدريب المتطوعين و تنظيمهم من اجل النجاعة و الفعالية .
- الاجراءات البيروقراطية المهيمنة خاصة تلك الاجراءات الادارية المعقدة التي تأخذ وقت طويل و جهد كبير من اجل اخد الاعتماد للممارسة الميدانية .
- قلة المثقفين المهتمين بالمشاركة في المجتمع .
- عدم توفر وقت الفراغ لدى الأفراد المساهمين في تنمية المجتمع .
- الشعور باليأس من إمكانية إحداث تغير الواقع المحيط .
- الشعور بالإغتراب في المجتمع ما ينجم عنه عدم الاحساس بالانتماء و بالتالي فقدان أهم حافز في العمل التطوعي التشاركي(29)
- سعي بعض المشاركين او المتطوعين (رؤساء الجمعيات و الاحزاب ....) إلى اماكن عليا و مناصب مرموقة و تحقيق اهدافهم الشخصية و لو كان ذلك على حساب الاهداف العامة للمؤسسة .
- بما ان المشاركة عبارة عن عمل حر و العضوية لمنظماتها يكون بطريقة حرة فلا يمكن اجبار احد على الانظمام او اجباره على البقاء فلذلك هناك انسحاب بعض الافراد من العمل رغم اسناد لهم مهام حساسة و هذا يؤثر في السير الحسن لتلك المنظمات .
- قلة الكفاءة و الخبرة لدى بعض المشاركين ينقص من فاعليتهم .
- ضعف المنظمات الاجتماعية و السياسة و عدم قدرتها على التأثير في المجتمع من شأنه ان يشكل حاجز في وجه المشاركة و برامجها .
- مطالبة بعض الافراد المشاركين في اطار منظمات بإمتيازات خاصة على حساب المهام الموكلة لهم ما يخلق صراع او عدم الرضى بين الافراد ينجر عنه اهمال العمل .

متطلبات المشاركة في التنمية: من اجل مشاركة حقيقية و فعلية لابد من توافر ثلاثة شروط في مجملها تكونها و تمنحها الشرعية و بدونها تعد دون جدوى و فعالية

1ـ الشرط الاول : هو شرط اساسي و ضروري لابد من وجوده لضمان الفاعلية و جدية المشاركة و هو **مبدأ قبول التعددية** بمعنى تقبل كل الهيئات و المنظمات المدنية بمختلف اشكالها و انواعها و في جميع المجالات و العمل على تشجيعها و الاقتناع بدورها المحوري في صنع القرارات في تلك الاتفاقات التشاركية بين جميع الاطراف .

2ـ الشرط الثاني : وهذا الشرط يتعلق بالاساس بالقضية التنموية تلك القضية الجوهرية و السياسية في كل الدول و على طاولة كل الوزارات فهي تتطلب مشاركة مجتمعية من حيث فهمها و وضوحها و توفير بنك من المعلومات حول المناطق المستهدفة ، ما يسمح بإتاحة الفرصة امام كل الاطراف المعنية و المهتمة بها في اطار واسع من الشفافية .

3ـ الشرط الثالث : هدا الشرط يتضمن ضرورة تمثيل كل الاطراف المختلفة كي تعبر بصدق و شفافية و بكل مصداقية عن توجهاتها فيمكنها ذلك من مشاركة فعالة و حقيقية في الحوار و التفاوض (30).

كما نجد من متطلبات المشاركة في التنمية على وجه الخصوص نجد :

ـــ العمل دوما على تدعيم و تشجيع القيادات المحلية و تنمية روح او حس المسؤولية لدى الجميع مـــن اجـــل الاســـهام بجدية .

ـــ التسير الجيد لتلك الجهود الحكومية و الاهلية و توظيفها التوظيف الامثل لضمان تلبية الاحتياجات المجتمعية .

ـــ خلق ميكانيزمات جديدة و تطويرها و تنميتها من اجل الوصول الى مشاركة حقيقة للمواطنين عن طريـــق الاجهـــزة الحكومية و الاهلية.

ـــ البحث و التطوير الدائم على احدث الاساليب لتدريب العاملين و مسؤولي كل المنظمات (تنظيمات المجتمع المـــدني بكل الاطياف) كل هذا من اجل ايجاد و تكوين قيادي قادر على المشاركة في التنمية بفعالية و جدية (31).

ـــ تأكيد مبدأ الديمقراطية و صياغة بنود عقد اجتماعي جديد تكون فيه الحكومة الشريك المشرف و ليس القائد الاوحـــد (32).

المشاركة المجتمعية في وجه الدور المتعاظم للدولة: لكل مرحلة زمنية افكارها الخاصة بها من خلال الاوضاع السائدة فمثلا نجد في فترة الخمسينات دراسات التنمية ركزت على عامل التكنولوجيا و الهوة الموجودة بين الـــدول المتقدمـــة و المتخلفة وهذا لبروز نوع من التكنولوجيا ، لتغير وجهتها في الستينات نحو الفجوة الموجودة في الموارد المتمثلـــة فـــي الصادرات و الواردات و ارادات الحكومة و انفاقها بين الادخار و االاستثمار فكانت هذه الدراسات بمثابة الشيء المؤكد فأتبعتها معظم الشعوب ، فركزت اهتمامها على منح السلطة و زمام الأمور الى قلة في المجتمع هم من يملكون القـــدرة على استعمال التكنولوجيا الحديثة و اولئك الذين يمتازون بنوع من الحنكة في ادارة و تسير الموارد المتاحة فكانـــت اذا السلطة في ايديهم هم المسيرون و المتحكمون في كل الامور ، ماجعل المشاركة مصطلح محدود جدا فإستعماله يقتصر على المشاركة السياسية لا غير و اي مشاركة فهي اقل من ذلك يقتصر على الانتخابات فقط ، فالانفراد بالحكم و تســـير شؤون الدولة كان يمنع اي مشاركة بأي صفة ، فعندما ظهر خطاب جديد في ربط المشاركة بالتنمية ، فلم ينظـــر لهـــا بجدية ولم يحظ بالاهتمام و الترحيب اللازم ، فنظر لها البعض على انها متغير تابع ليس مرتبط بالتنمية ، و ينظر لهـــا البعض الاخر (خاصة في الدول النامية) على انها تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي لان اي صـــوت يتعـــالى علـــى صوت الدولة سوف يؤدي الى فتح المجال امام اطراف اخرى لدخول في تسير شؤون الدولة وهدا في نظرهم يؤدي الى انهيار النظام .

و بالرغم من ان فترة الخمسينيات شهدت نظريات التنمية تطورات ملحوظة فكان المنظرين يبدلون جهودا حثيثة من اجل الاتيان بنظريات جديدة تتماشى و معطيات المجتمعات في تلك الفترة الا ان المشاركة ظلت محدودة و لا تلقـــى اي اهتمام من قبل السلطات فبعد فشل العديد من الخطط التنموية في جميع الدول شجع الباحثين على البحث ميدانيا مـــن اجل الوصول الى انجع الطرق فوجدو ان اساس التنمية و النقطة المفصلية فيها هي المشاركة المجتمعية بكل انواعها و مستوياتها و تقليل دور و تحكم الدولة في كل مجالات الحياة فمشاركة المواطنين من شأنها ان تسهل عمل الحكومـــة و تقليل العبأ عليها هذا طبعا في جو من الديمقراطية التشاركية التي تأمن بأهمية كل فرد في المجتمع و تفتح مجال رحـــب أمامه .

فلما فهمت معظم الدول هذا التوجه الجديد عملت على تعبئة الجهود الشعبية لاجل اولا تحقيق حاجـــات الافـــراد المتزايدة و التي لم تعد الدولة قادرة لوحدها على الافاء بها لوحدها ثم العمل على توعيتهم بدورهم كشركاء فاعلين فـــي انجاح الدورة التنموية التي اساسا تنطلق من الفرد لتنته عنده .

الديمقراطية التشاركية وعلاقاتها بالتنمية المحليـــة: عند الحديث عن التنمية و الديمقراطية فإننا نجد ان الكثير يعتقدون ان الديمقراطية و الليبرالية هما وجهان لعملة واحدة لفلكيهما يمكن القول ان لهما خصائص وجودية مشـــتركة ، فكـــل منهما يعمل على تحرير الانسان من افكار و معتقدات المؤسسات التقليدية (الكنيسة و الحكم المطلق) و يســـعى كلهمـــا الى ضرورة اقرار حق الفرد في اتخاد القرارات التي تخص حياته الخاصة و كدلك في تلك القرارات السياســـية التـــي تهمه و تهم مجتمعه على المدى القريب او البعيد ، فالمضطلع على مبادئ الديمقراطية و الرأسمالية يرى انهما يتبنيـــان نفس القيم فكلهما يركز على المنافسة و حرية التبادل ولكن حسب وجهة كل منهما فالرأسمالية تعتمد على السوق الحـــرة و التنافس في الانتاج و البيع ، كدلك هو الحال عند الديمقراطية فهي تقوم على التبادل الحر للافكـــار فـــي اطـــار مـــن الحرية و لكن في حدود عدم المساس بالاخر ، ادا فكل من الديمقراطية و الليبرالية يمنح اهمية لقيم مشتركة مثل الفردية و الحرية و الاستقلالية الفرد و تكون فيها المناصب تمنح على اساس الكفاءة و المهارة و الاستحقاق لا علـــى اســـاس القرابة و المحسوبية و الرشوة (33).

نظرا للأهمية البالغة لعلاقة التنمية بالديمقراطية برزت العديد من النقاشات التي تحاول استكشاف هده العلاقـــة ، فأول من بحث في هده العلاقة وكانت دراسة فعلية هو الباحث **"مارتن لبست"** في مقالتـــه الشـــهيرة "بعـــض الشـــروط الاجتماعية و المسبقة للديمقراطية" و كان دلك عام 1959 موصلا بحوثه ففي عام 1960 انتج كـــدلك كتـــاب "الرجـــل السياسي" الدي يعد اهم الكتب في مجال التنمية و الديمقراطية (34)، **فالبست** كانت دراسته اكثر واقعية لانه قام بدراسة ميدانية شملت عينات من دول عديدة في العالم ، حيث انه وجد ان هناك تطباق بين الديمقراطية و المستويات العليا مـــن التنمية الاقتصادية طبعا هدا ناتج من عدة متغيرات اجتماعية فالتنمية الاقتصادية ترتبط بدرجة التعليم و التكنولوجيـــا و الاتجاه نحوتفعيل دور المواطن و زيادة المشاركة ، و تخفيف من دور الدولة المتعاظم وحدة العامل السياسي ، موجـــدة بذلك انتماءات متعددة ، فالتنمية الاقتصادية اذا مرتبطة اساس بنمو الحياة الترابطية (العلاقات) و المشاركة التـــي تعـــد حجر الزاوية فيها .

ونجد على عكس **لبست** الدي يرى ان التنمية لها الاسبقية على الديمقراطية ، نجد **"روبـــرت بوتنـــام "** العـــالم المريكي الدي اصدر كتابه "اجعل الديمقراطية تعمل التقاليد المدنية في ايطالية الحديثة " (35)الدي كـــان يعتبـــر رأس المال الاجتماعي هو المجتمع المدني (مشاركة المواطنين) الدي يتأسس انطلاقا من نظاما ديمقراطيا ، فعنـــد دراســـته الميدانية التي دامت 20عاما رأى ان معدلات التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا كبيرا "برأس المال الاجتماعي " ففي جو من الديمقراطية تأسس هده المنظمات وتمنح لاعضائها مجموعة كبيرة من المهارات وشبكة واسعة من الاتصالات مـــا يجعل امامه فرص عديدة لبدأ مشروعات اقتصادية صغيرة .

فالتنمية و الديمقراطية مصطلاحين على درجة عالية من الترابط فكل واحد منهما يحمل عناصـــر اقتصـــادية و اجتماعية و سياسية و ان ما يجعل هدين المصطلحين المتعارضين مع مصطلح مثل الليبرالية هو تأكيد الليبرالية علـــى ضرورة هدم الحواجز امام السير الحسن للاسواق بحرية ، و متعارضين كدلك مع المفهوم الثوري الدي يرى ان التعبئة السياسية و الاجتماعية يمكن لها ان تجلب التطور الاقتصادي مباشرة ، فمن خلال دلك نرى ان الديمقراطية لا تميل الى الاول (الليبرالية) و لا تميل الى الثاني (الفكر الثوري) لكنها تقف في المنتصف بين موضـــوعية الليبراليـــة و داتيـــة الثورية ، فتأخد بإجابيات كل منهما لتكونا نهجا مستقلا خاص بهما معا (36).

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق و في خظم كل التحولات التي عرفها المجتمع على جميع الاصعدة (الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ...) كلها متغيرات اصبحت تفرض علينا اكثر من اي وقت مضى ولوج كل منطمات المجتمع بكل انواعها و مهامها و القيام بتدافر جهودها (بين مختلف الفاعلين) من اجل شد الجهود الشعبية وتوجيهها الوجهة السليمة للمضي قدما نحو تفعيل تنمية محلية حقيقية يكون اساسها حكم ديمقراطي تشاركي تتبع منه قرارات سليمة و غايتها اشراك الافراد و الفاعلين في المجتمع او منظمات المجتمع المدني من اجل استعاب التغيرات و تطوير المجتمع لتحقيق تنمية تشاركية محلية كقاعدة اساسية ترتكز عليها التنمية الشاملة.

فنجاح اي استراتيجية تنموية يعتمد اساسا على مدى امكانية التعبئة الاجتماعية لاصحاب المصالح الحقيقية طبعا هدا الاجراء لابد منه ادا اريد تنفيد استراتيجية ناجحة معبرة بالدرجة الاولى عن الصالح العام وما تتطلبه من مشروعات يسهم في اداءها و انجازها كل الفئات و الجماعات الاجتماعية ، ومن ثم يصبح تنظيم الفئات السكانية غير المنظمة شرطا اساسيا بل وواحد من اكثر الاولويات اللازمة لنجاح الخطط التنموية .

فغياب المشاركة في صنع القرارات يصيب مختلف الابنية الاجتماعية بالضعف و يؤدي الى قلة الولاء الاجتماعي و الفتور في المساهمة سواءبالجهد المادي او المعنوي و بإختصار يؤدي الى ضعف القيم المجتمعية الايجابية و التي لا يمكن الاستغناء عنها في اي استراتيجية تنموية خاصة في ظل الظروف التي يعيشها العالم العربي اليوم .

المراجع المستخدمة

1)JUON RAMON GUIMENZ « **Nicaragua , une participation pouplaire qui fait des miracles** »in horizon,4 ,5 avril 1977 ,p ,25

2)ــ سيد احمد غريب، **علم الاجتماع الريفي** ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية، 1984، ص 385.

3)ــ ابراهيم جمعة سعد ، **الشباب و المشاركة السياسية** ، دارالثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، ص32.

4)ــ حفظى احسان، **علم اجتماع التنمية** ، دار المعارفالجامعية ، الاسكندرية ، 2004 ، ص418.

5)ــ نفس المرجع السابق، ص418.

6)ــ عبد الهادي الجوهري، **المشاركة الشعبية:دراسة في علم الاجتماع السياسي**،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،1988،ص03.

7)ــ احمد علي حجازي،**منظمات المجتمع المدني و التنمية**،مصر العربية للنشر و التوزيع،مصر،2013،ص34.

8)ــ وفاء احمد عبد الله ،**المشاركة الشعبية و علاقاتها بالتخطيط و التنمية**،المجلة الاجتماعية القومية ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، المجلد،20،مصر،1983،ص229.

9)ــ ألان تورين،**ما الديمقراطية؟**،ترجمة عبود كسوحة،منشورات وزارة الثقافة السورية دمشق،2000،ص273.

10)ــ حفظى احسان،مرجع سابق،ص419.

11)ــ احمد علي حجازي،مرجع سابق،ص34.

12)ــ حفظى احسان،مرجع سابق،ص34 .

13)ــ اسماعيل علي سعد،**في مقدمة علم الاجتماع السياسي**،دار المعارف الجامعية ، مصر،1987 ص ص205،206 .

14)ــ حفظى احسان،مرجع سابق،ص422.

15)ــ حسيني السيد ،**التنمية و التخلف،دراسة تاريخية و بنائية**،دار المعارف،القاهرة1985،ص22.

16)ــ علي غربي،**علم الاجتماع و الثنائيات النظرية(التقليدية و المحدثة)**،الجزائر،ص ص157ــ 156 .

17)ـ ابراهيم جمعة سعد،مرجع سابق،ص ص66ـ65.

18)ـ احمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة،الاستراتيجيات)** المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2005،ص257.

19)ـ احمد مصطفى خاطر،مرجع سابق،ص230.

20)ـ منال طلعت محمود،**التنمية و المجتمع،مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2001،ص247.

21)ـ احمد مصطفى خاطر ،مرجع سابق،ص231.

22)ـ عبد الرحمان تمام ابوكريشة،**علم إجتماع التنمية**،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2003،ص331.

23)ـ نفس المرجع ،ص331.

24)ـ عبد الله هدية،**المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية**،دراسة مقارنة بين مصر و الولايات المتحدة الامريكية،مؤثمر وحدات الحكم المحلي،1981،ص34.

25)ـ حيدر ماجد حسن،اهمية المشاركة في تقويم المخططات الاساسية للمدن،مجلة الوسط للعلوم الانسانية ، العدد،25،ص390.

Arab Britch Academy for higher eduction ,p226)

27)ـ محمد عبد الفتاح محمد عبد الله،**ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية التقليدية و المستحدثة** ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007،ص61.

28)ـ عبد الهادي الجوهري و اخرون ،**دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل اسلامي)**، مكتبة نهضة الشروق،القاهرة،1984،ص ص 99ـ100 .

29)ـ كل هده المعوقات اسقيناها من خلال دراستنا الميدانية لموضوع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالمدن الجديدة دراسة بمدينة الخروب ، قسنطينة .

30)ـ حيدر ماجد حسن،مرجع سابق،ص391.

31)ـ علية حسن حسين،**التنمية (نظريا و تطبقيا)** الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر1977،ص24.

32)ـ احمد الدرش، الخطاب الافتتاحي ، **التخطيط بالمشاركة**، التجربة المصرية،ص06.

33)Herbert Meclosky et Joln Zaller,capitalisime et démocrtie l’amérique juges de ses valeurs(traduit par :Marc Saporta) paris ,economica ,1990.pp177.178

34)ـ العلاقة بين التنمية و الديمقراطية ايهم اسبق للاخر اراء و افكار.annabaa.org/arabic/studies/4488

35)- Robert.D.Butnam, Making Democcracy work, civil tradition in modern italy , primceton unviersuty press, 1933.

36)ـ الان تورين ، مرجع سابق، ص273.